العرب
الإثنين 2019/07/15
السنة 42 العدد 11408

دفعة ثانية من وثائق مسربة تحرج لندن وتغضب واشنطن

حسابات بريكست تشوش على علاقات بريطانيا مع أكبر حلفائها

يطرح نشر وسائل إعلام بريطانية لوثائق استخباراتية مسرّبة على دفعات أكثر من تساؤل بشأن الهدف غير المعلن لذلك، خاصة وأن توقيت تسريبها تباعا يتزامن مع اقتراب تصويت أعضاء حزب المحافظين على رئيسيهم الجديد، وبالتالي رئيس الحكومة الذي سيخلف تيريزا ماي المستقيلة. وتأتي التسريبات التي ستؤثر حتما على تعيين السفير البريطاني الجديد لدى واشنطن في يناير القادم بعد استقالة السفير الحالي كيم داروش، حيث يدعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب رئيس حزب بريكست نايجل فاراج لتولي هذه الخطة.

ليس لترامب علاقات مميزة

لندن – أظهرت وثائق دبلوماسيّة مسرّبة أنّ سفير بريطانيا السابق لدى واشنطن كيم داروش يَعتقد أنّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب انسحب من الصفقة النوويّة الموقّعة مع إيران لأنّها مرتبطة بسَلفه باراك أوباما، فيما أعلنت الشرطة البريطانية تحديد هوية مشتبه به في تسريب الوثائق وهو موظف مدني دون ذكر اسمه.

وكتب السفير البريطاني المستقيل كيم داروش في برقية دبلوماسية تعود إلى مايو 2018 أنّ الإدارة الأميركية راهنت على عمل يندرج في إطار "التخريب الدبلوماسي"، وذلك "على ما يبدو لأسباب أيديولوجية وشخصية لأنّها كانت صفقة أوباما".

وهذه البرقية جزء من دفعة ثانية من التقارير السرية المسرّبة التي نشرتها صحيفة ذا ميل أون صنداي، فيما كانت برقيّة أولى قد سُرّبت ودفعت داروش الأربعاء الماضي إلى الاستقالة.

كيم داروش

ترامب يتبع التخريب الدبلوماسي وذلك لأسباب شخصية

وكان وزير الخارجيّة البريطاني آنذاك بوريس جونسون قد توجّه في مايو 2018 إلى واشنطن لمحاولة إقناع ترامب بعدم التخلّي عن الصفقة النوويّة مع إيران. وفي برقيّة تمّ إرسالها عقبَ ذلك، أشار داروش إلى وجود انقسامات في فريق ترامب بشأن القرار الواجب اتخاذه.

ووجّه داروش الانتقاد إلى البيت الأبيض بسبب عدم امتلاكه استراتيجية طويلة الأمد، وكتب "لا يُمكنهم صوغ أيّ استراتيجية لليوم التالي والاتّصالات مع وزارة الخارجيّة هذا الصباح لا تقترح أيّ خطّة لمدّ اليد إلى الشركاء والحلفاء، سواء في أوروبا أو في المنطقة".

وأشار أيضًا إلى أنّ وزير الخارجيّة الأميركي مايك بومبيو أقدم خلال محادثاته مع بوريس جونسون على "النّأي بنفسه" عن الموضوع "بطريقة حاذقة وتحدّثَ عن قرار اتّخذه الرئيس".

واستنادًا إلى داروش فإنّ بومبيو لمّح إلى أنهُ حاول، بلا جدوى، أن "يُسوّق" أمام ترامب لنصّ تمّت مراجعته.

وفي العام 2015، وقّعت الولايات المتحدة والصين وبريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا صفقة نووية مع إيران للحد من برنامجها النووي، في مقابل رفع جزئي للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على طهرا،. لكنّ ترامب ينتقد هذه الاتفاقية منذ فترة طويلة، وقد سحب الولايات المتحدة منها في 8 مايو 2018

وكان داروش قد وصف في مذكرات نُشرت السبت الماضي الرئيس الأميركي بأنه "مختلّ" و" غير كفؤ"، موجّهًا انتقادات حادّة لأداء الإدارة الأميركية.

وأثارت التسريبات غضب الرئيس الأميركي الذي أكّد الاثنين أنّ الولايات المتحدة "لن تجري بعد الآن" اتصالات مع داروش، واصفا الدبلوماسي البريطاني بأنه "غبيّ جدًا"، كما طاولت انتقادات ترامب رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي التي كانت قد سارعت الى التعبير عن دعمها لسفيرها.

وأعلنت الشرطة البريطانية الجمعة أنها فتحت تحقيقا جنائيا حول تسريب المذكرات الدبلوماسية. وقال مساعد قائد الشرطة البريطانية نيل باسو في بيان ان "وحدة مكافحة الإرهاب بشرطة لندن، والتي تضطلع بالمسؤولية الوطنية المتمثلة بالتحقيق في مزاعم المخالفات الجنائية لقانون الأسرار الرسمية، قد فتحت تحقيقا جنائيا".

وذكرت صحيفة صنداي تايمز من جهتها، أنّ تحقيقًا حكوميا حول عمليّات التّسريب تلك، قد حدّدت موظّفًا مدنيًا باعتبارٍ أنّه هو الشخص المسؤول.

واتُهمت الشرطة البريطانيّة بتهديد حرّية الصحافة السبت، بعدَ إصدارها تحذيرا إلى وسائل الإعلام التي قد تُقدم على نشر وثائق سرّية.

وانتقد سياسيون بريطانيون، بينهم المرشحان لقيادة حزب المحافظين بوريس جونسون وجيريمي هنت، الشرطة بشدة ودافعوا عن حرية الصحافة في نشر أي برقيات دبلوماسية مسربة تصب في المصلحة العامة.

ورأى جونسون المرشح الأوفر حظاً لخلافة ماي على رأس حزب المحافظين أن ملاحقة وسائل الإعلام يمكن أن يكون له "تأثير مخيف على النقاش العام".

وقال "ليس من المعقول أن يكون من الصواب أن تواجه الصحف أو غيرها من المنظمات الإعلامية التي تنشر مثل هذه المواد، محاكمة"، مشيرا إلى أنه في حين أن البرقيات المسربة مصدر إحراج فهي لا تشكل تهديدا على الأمن القومي البريطاني.

وأكد وزير الخارجية جيريمي هنت الذي يتنافس على زعامة حزب المحافظين، في تغريدة إن الشرطة محقة في إطلاق تحقيق للوصول إلى الشخص الذي سرب البرقيات، لكنه أضاف "أدافع لأقصى حد عن حق الإعلام في نشر هذه التسريبات في حال حصلوا عليها ورأوا أنها في مصلحة الجمهور العام وهذه هي وظيفتهم".

وعمقت استقالة السفير البريطاني لدى الولايات المتحدة هوة الخلافات بين الحليفين التقليديين والتي تفاقمت مع وصول دونالد ترامب الى السلطة في 2016. وتأتي فضيحة تسريب تقارير دبلوماسية وصف فيها السفير البريطاني الرئيس الأميركي بغير الكفء في وقت تخوض فيه لندن معركة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وتأمل في بناء علاقة تجارية مع أكبر اقتصاديات العالم. ولم يخف الكثير من المراقبين أن يكون أعضاء حزب المحافظين المتنافسون على رئاسة الوزراء وراء تسريب هذه الوثائق الاستخباراتية.

وتشكّل هذه التطورات مشكلة جديدة للسياسيين البريطانيين خلال مرحلة مضطربة يتحتم عليهم فيها أن يقرروا كيف ستغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر المقبل.

وتقول إحدى النظريات التي تلقى قبولا إنّ التسريب لم يكن يستهدف داروش بل الشخص الذي سيخلفه في يناير المقبل، في وقت أشار فيه الرئيس الأميركي إلى رئيس حزب بريكست الجديد البريطاني نايجل فاراج.

والتقى فاراج ترامب في عدة مناسبات وقد رسّخ موقفه المعادي للاتحاد الأوروبي عبر قيادة حزبه الجديد "نيو بريكست" لتحقيق انتصار في الانتخابات الأوروبية في مايو الماضي.

واعتبر فاراج تسريب مذكرات داروش عملا "غير مسؤول للغاية"، لكنّه سعى للتقليل من شأن أي اهتمام محتمل له بشغل منصب سفير بلاده في واشنطن.

وأكّد "أنا لست دبلوماسيا"، لكنّه أضاف أنه "قد يكون مفيدا للغاية" تأسيس علاقة أفضل "مع إدارة لي بها أصدقاء".

والمرشح الأكبر للمنصب مارك سيدويل يتبنى آراء مؤيدة للاتحاد الأوروبي ويعتبر أقل حماسة لبريكست من جونسون أو بعض أعضاء فريقه. ويقول أنصار هذه النظرية إنّ الهدف من التسريب ضمان أنّ يختار جونسون، المرشح الأوفر حظا للمنصب، مرشحا آخر ليحل محل داروش، لكنّ التسريب أضرّ بمكانة بريطانيا الخارجية.

وأعرب دبلوماسيون بريطانيون عن قلقهم من أنّ يؤدي نشر ما وصفته الحكومة البريطانية بتقييمات داروش "الصريحة وغير المزيّنة" إلى إحجام الدبلوماسيين الآخرين عن إرسال هكذا برقيات صريحة ومماثلة.

وكتب السير بيتر ريكتس المساعد السابق لوزير الخارجية البريطانية في صحيفة الغارديان أنّ "الضرر سيكون في احتمال تردد الدبلوماسيين لاحقا في تقديم آرائهم الصريحة للوزراء".

وتضع الفضيحة المزيد من الضغوط على كاهل جونسون، رئيس الوزراء المفترض، إما للرضوخ أمام ضغط ترامب وإما التمسك بسفير بلاده في واشنطن.

هواوي تعتزم إلغاء وظائف في الولايات المتحدة

واشنطن – تعتزم شركة هواوي للاتصالات إلغاء العديد من الوظائف في الولايات المتحدة، على ما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، في وقت تشتبه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأن المجموعة الصينية العملاقة تتعاون مع سلطات بكين.

وأوضحت الصحيفة في تقريرها الأحد، أن الوظائف التي سيتم إلغاؤها ستطاول مركز "فوتشروي تكنولوجيز" للبحث والتنمية التابع للمجموعة والذي يوظف حوالي 850 شخصا موزعين على عدة محافظات.

وقد يشمل هذا القرار المئات من الوظائف بحسب ما أوردت الصحيفة، مشيرة إلى أن الشركة عرضت على الصينيين العاملين في المركز العودة إلى البلاد والحفاظ على وظيفتهم.

وتخوض إدارة ترامب حملة لدى حلفائها في العالم لحضهم على أن يحذوا حذوها ويمنعوا المجموعة الصينية الرائدة في تكنولوجيا الاتصالات من الجيل الخامس "5 جي" من المشاركة في نشر هذه الشبكات المتطورة في بلدانهم.

وتتهم واشنطن مجموعة هواوي بالتعاون مع سلطات بكين وتخشى أن تتمكن أجهزة الاستخبارات الصينية من الوصول إلى البيانات المنقولة على الشبكات المستقبلية بواسطة أجهزة هواوي، لكن هواوي تنفي بشدة أن تكون معداتها تستخدم للتجسس.

وأخذت القيود الأميركية المتلاحقة على شركة هواوي الصينية التي تسيطر على أكثر من ربع سوق الاتصالات العالمي، تلهب الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين.

ورغم ظهور العديد من البوادر لتهدئة النزاع التجاري بين البلدين خلال قمة العشرين الأخيرة المنعقدة في اليابان، حين أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أعقاب اجتماعه مع الرئيس الصيني شي جين بينغ أن بلاده لن تفرض رسوما جمركية جديدة على السلع الصينية، إلا أن الحظر الأميركي على استخدام تكنولوجيا شركة الإلكترونيات الصينية العملاقة "هواوي" في مجال الجيل الخامس لشبكات الاتصالات لم يتغير.

ويؤكد خبراء ومتابعون أن القرارات الأميركية هي بوادر لحرب تكنولوجية عالمية، حيث كشفت حجم مخاوف واشنطن من تكنولوجيا الجيل الخامس للهاتف المحمول والتي نجحت الصين في تطويرها عبر شركة الاتصالات هواوي، فيما لا تملك الولايات المتحدة أي قدرة حقيقية على منافسة معدات شبكات الجيل الخامس التي تقدمها الشركة الصينية.

وتشكل شبكات "5 جي" المرحلة المقبلة من الثورة الرقمية، إذ تعد بالقدرة على الاتصال بشبكة الانترنت بسرعة شبه فورية وبقدرات واسعة على جمع البيانات والتقنيات المستقبلية.

هل تصبح أورسولا فون دير لايين أول امرأة ترأس المفوضية الأوروبية

بروكسل – تواجه الألمانية أورسولا فون دير لايين التي تأمل في أن تصبح أول امرأة تتولى رئاسة المفوضية الأوروبية، الثلاثاء تصويت النواب الأوروبيين في ستراسبورغ في عملية صعبة قد يكون للجهات المعادية للاتحاد الأوروبي دور حاسم فيها.

ولخلافة جان كلود يونكر (لوكسمبورغ)، على فون دير لايين المقرّبة من المستشارة أنجيلا ميركل الحصول على الغالبية المطلقة في البرلمان أي 374 صوتا. والسؤال يبقى ما إذا ستتمكن من جمع الأصوات في معسكر المؤيدين لأوروبا دون أن تحتاج إلى دعم المشككين في أوروبا.

وقال إريك موريس المحلل في مؤسسة شومان، "ستكون العملية صعبة جدا بالنسبة لها. توازن سياسي مرتقب سيكون معقدا".

وشعر العديد من النواب الأوروبيين بالاستياء للطريقة التي تم فيها اختيار المرشحة، فبعد قمة من ثلاثة أيام في بروكسل اختارها القادة الأوروبيون في الثاني من يوليو، متجاهلين المرشحين الذين طرحهم البرلمان الأوروبي.

ووعد الحزب الشعبوي الأوروبي، التكتل اليميني الذي تنتمي إليه ويعد القوة الرئيسية في البرلمان مع 182 نائبا، بأنه سيصوّت لصالحها، لكنّ الاشتراكيين (154 نائبا) والليبراليين الوسطيين (108 نواب) الحزب الذي ينتمي إليه مناصرو الرئيس إيمانويل ماكرون لم يحسموا أمرهم بعد.

ومن سخرية القدر أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي شريك ميركل في الائتلاف الحكومي، هو الأكثر معارضة لفون دير لايين في معسكر الاشتراكيين-الديمقراطيين.

ولم تتولّ ألمانيا رئاسة المفوضية الأوروبية منذ 52 عاما، وعهد المنصب مرة واحدة لوولتر هالشتاين عند إحداثه بين 1958 و1967.

ووزّع الحزب الاشتراكي الديمقراطي (16 نائبا) وثيقة على النواب الاوروبيين من الحزب الاشتراكي-الديمقراطي شرح فيها لماذا يعتبر ترشيح فون دير لايين غير مشروع وغير مناسب.

وحتى الآن لم تحسم الأمور. وسيتخذ الاشتراكيون كما الليبراليون-الوسطيون قرارهم النهائي بعد خطاب فون دير لاين (60 عاما) والأجوبة التي ستقدمها للبرلمان الثلاثاء ما يفتح الباب امام كل أنواع المشاورات.

ويريد الاشتراكيون أولا أن تعدهم فون دير لايين بمواصلة تطبيق سياسة الهولندي فرانس تيمرمانز حيال الدول التي تنتهك دولة القانون كالمجر وبولندا من خلال عدم احترام استقلالية القضاة.

ويجب أن يبقى تيمرمانز أول نائب رئيس للمفوضية كما تعهدت فون دير لايين، فيما يشدد الليبراليون-الوسطيون على أن يكون للدنماركية مارغريت فيستاغر مرشحتهم لرئاسة المفوضية الأوروبية المرتبة نفسها كتيمرمانز في المفوضية الجديدة.

وفي حين استبعد حزب الخضر (74 نائبا) واليمين المتطرف (41 نائبا) التصويت لفون دير لايين لم يحسم المشككون بأوروبا بعد أمرهم.

وبين هؤلاء المحافظون والإصلاحيون (62 نائبا) الذين وعدوا بأنهم سيكونون "واقعيين" في قرارهم. واستبعد تكتل "الهوية والديموقراطية" من اليمين المتطرف الذي يضم 73 نائبا بينهم 28 من الرابطة الإيطالية و22 من التجمع الوطني و11 من البديل لألمانيا، التصويت لصالحها.

وفي هذا الاقتراع السري يمكن أن تستفيد فون دير لايين من دعم مشككين بأوروبا إذا تخلف مؤيدون لأوروبا عن دعمها كما ذكر مصدر أوروبي.

وقبل خمس سنوات انتخب المسيحي الديمقراطي جان كلود يونكر في برلمان أوروبي أقل تشتتا مما هو اليوم، بـ422 صوتا مقابل 250.

ويقول موريس إن "الاقتراع سيكون ضعيفا جدا في حال حصلت فون دير لايين على أقل من 400 صوت" مذكرا بأن "الفكرة بعد الانتخابات الأوروبية هي اختيار رئيس للمفوضية يحظى بدعم الأحزاب الأربعة الرئيسية المؤيدة لأوروبا".

وفي حال فشل وزيرة الدفاع الألمانية أمام البرلمان الأوروبي، على القادة الأوروبيين اختيار مرشح جديد. وهو سيناريو أزمة لا يريده أحد في اتحاد يواجه أصلا معضلة بريكست.